



ورقة بحثية

الحركات الطوارقية المسلحة

وإعادة تشكيل الصراع في شمال مالي

8-10-2025

إعداد

نسرین الصباحی

وحدة الدراسات الأفريقية بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

في ظل استمرار حالة الاضطراب الأمني في شمال مالي، اتخذت حركة التمرد منحىً أكثر خطورة بفعل تحولات جوهرية في توازن القوى بين الفاعلين المحليين والدوليين. فقد أدى انهيار اتفاق السلام والمصالحة الموقع في الجزائر عام 2015 إلى تجدد الاشتباكات المسلحة بين الجيش المالي، المدعوم بعناصر من مجموعة «فاجنر» الروسية (الفيلق الأفريقي حاليًا)، وفصائل الطوارق المتمردة التي أعادت ترتيب تحالفاتها بشكل متغير. وتعكس التطورات الأخيرة التهديدات الأمنية المعقدة؛ حيث تتقاطع الانقسامات الإثنية مع المصالح الاقتصادية والعسكرية الإقليمية؛ مما جعل خريطة التمرد أكثر تشابكًا. كما أسهمت الانقلابات العسكرية المتعاقبة منذ عام 2020 في إضعاف مؤسسات الدولة المالية؛ الأمر الذي أتاح للفصائل الطوارقية تعزيز نفوذها السياسي والعسكري. وفي هذا السياق، تبرز الحاجة إلى وضع خريطة دقيقة لجماعات الطوارق المتمردة وتحالفاتها المتغيرة، مع التركيز على دور الحركات الرئيسية مثل الحركة الوطنية لتحرير أزواد، وامتداداتها عبر الحدود مع النيجر والجزائر. وتثير هذه المعطيات تساؤلاً جوهرياً حول احتمال اندلاع موجة جديدة من التمرد الطوارقي العابر للحدود، على غرار ما شهدته منطقة الساحل مطلع العقد الماضي.

إخراج وتصميم

عبد المنعم أبوطالب

أولاً:

تفكيك خريطة الحركات الطوارقية المسلحة

تُشكل القبائل الطوارقية الثلاث الرئيسية -الإيفوغاس، والإيمغاد، والدوسهاك- العمود الفقري للتمرد والتحالفات المسلحة في شمال مالي؛ حيث تلعب الفوارق التاريخية والاعتبارات القبلية دورًا محوريًا في تحديد الولاءات والانقسامات. فقد برزت قبيلة الإيفوغاس كأكثر المكونات تأثيرًا في قيادة الحركات الانفصالية ضمن إطار تنسيقية حركات أزواد (CMA)، ولا سيما عبر الحركة الوطنية لتحرير أزواد (MNLA) والمجلس الأعلى لوحدة أزواد (HCUA). وقد مثل زعمائها، مثل بلال أغ الشريف، والعباس أغ انتالا، رموز النخبة الأرستقراطية التقليدية المتمركزة في مدينة كيدال. أما انشقاق «إياد أغ غالي» نحو تأسيس جماعة «أنصار الدين»، ولاحقًا انضمامه إلى جماعة «نصرة الإسلام والمسلمين»، فقد شكّل نقطة تحول بارزة نقلت بعض مكونات الطوارق من مشروع قومي انفصالي إلى مسار العمل الإرهابي العابر للحدود¹.

في المقابل، برزت قبيلة الإيمغاد كقوة موازنة من خلال اصطفاؤها إلى جانب باماكو ضمن منصة الحركات الموالية للحكومة المالية وذلك عبر مجموعة الدفاع الذاتي الطوارقية - إيمغاد (GATIA) بقيادة الجنرال «الحاج أغ غامو». وقد ارتكز هذا الخيار على مظالم تاريخية ارتبطت بالمكانة الاجتماعية المتدنية للإيمغاد مقارنة بنفوذ الإيفوغاس؛ مما دفعهم للتعاون مع الدولة في مواجهة هيمنة الأخيرة على كيدال. أما قبيلة الدوسهاك، فرغم كونها أقلية عددية، فإنها اكتسبت حضورًا عسكريًا بارزًا، خصوصًا في إقليم مينাকা؛ حيث برزت من خلالها حركة إنقاذ أزواد (MSA) بقيادة «موسى أغ الشغتمان». وقد اتسم موقف الدوسهاك بالتذبذب بين التحالف مع تنسيقية حركات أزواد (CMA) والانفتاح على الحكومة المركزية. فيما لعبت بعض وحداتها أدوارًا مزدوجة؛ إذ تعاونت مع فرنسا ضد تنظيم «داعش» الصحراء الكبرى / ولاية الساحل، مع استمرار خلافاتها السياسية مع باماكو².

جدول رقم (1): أبرز جماعات التمرد الطوارقية في مالي

الجماعة / الفصيل	الحركة الوطنية لتحرير أزواد (MNLA)	المجلس الأعلى لوحدة أزواد (HCUA)	الحركة العربية الأزوادية (MAA)	حركة إنقاذ أزواد (MSA)	تنسيقية حركات أزواد (CMA) (تحالف جامع)
القيادة البارزة	بلال أغ الشريف	العباس أغ انتالا	أحمد ولد سيدي محمد	موسى أغ الشغتمان	قيادة مشتركة من MNLA و HCUA و MAA
الانتماء القبلي	قبيلة إيفوغاس (طوارق)	قبيلة إيفوغاس (طوارق)	عرب (البرابيش، الشرفاء)	دوسهاك (طوارق)	إيفوغاس (طوارق) + عرب
مناطق النشاط والانتشار	كيدال - تمبكتو	كيدال ومحيطها	شمال تمبكتو - جاو	مينكا - حدود النيجر	كيدال - جاو - تمبكتو
ملاحظات	تعتبر العمود الفكري للتمرد الطوارقي.	ورث زعامة تقليدية من قبائل الإيفوغاس، تحاول لعب دور الوسيط أحياناً.	تمثل مصالح الطوارق والعرب معاً، وترتبط بخطوط التهريب والتجارة.	منقسمة بين جناح متحالف مع باماكو وأخر أكثر استقلالية.	الإطار الجامع لأغلب الحركات المتمردة، لكن تراجع نفوذه بعد انقلابات 2020.

Source: Andrew McGregor, «Anarchy in Azawad: A Guide to Non-State Armed Groups in Northern Mali»,
Terrorism Monitor, (Washington, DC: The Jamestown Foundation, Vol. 15, No. 2, 2017).

جدول رقم (2): أبرز تحالفات الطوارق الموالية للحكومة المالية

حركة إنقاذ أزواد (MSA) - أجنحة موالية	الحركة العربية الأزوادية (MAA) - جناح موالٍ	مجموعة الدفاع الذاتي الطوارقية - إيمغاد وحلفاؤها (GATIA)	منصة حركات الدفاع عن النفس (Platform Des Mouvements D'autodéfense)	الجماعة / الفصيل
قادة محليون من دوسهاك (طوارق)	قادة محليون عرب	الجنرال الحاج أغ غامو	تحالف يضم قادة محليين، أبرز أذرعه (GATIA)	القيادة البارزة
دوسهاك (طوارق)	قبائل عربية (اللمهار، أولاد داوود)	قبيلة إيمغاد	خليط (إيمغاد، عرب)	الانتماء القبلي
مينাকা - على حدود النيجر	شمال تمبكتو - جاو	جاو- مينাকা - محيط النيجر	جاو- مينাকা - محيط كيدال	مناطق النشاط والانتشار
انضمت بعض الأجنحة للمنصة وتعاونت مع الجيش المالي.	شاركت ضمن المنصة، تحالفت مع بامako لتأمين المصالح التجارية والطرق.	القوة الميدانية الأساسية للمنصة، مرتبطة ببامako عسكريًا، وتعارض استقلال شمال مالي.	تحالف سياسي - عسكري موالي لبامako، يوازن نفوذ تنسيقية حركات أزواد (CMA).	الدور / العلاقة مع الحكومة

Source: (The GATIA: Imghad Tuareg Self-Defense Group and Allies: Origins, Ideology, Organization, West Africa Maps (WAMAPS), Available at: [https://2u.pw/x3Knej/Andrew McGregor, Op. Cit](https://2u.pw/x3Knej/Andrew%20McGregor,%20Op.%20Cit)).

ويعكس هذا التداخل أن مشهد التمرد الطوارقي لم يعد مجرد مواجهة ثنائية بين الدولة والمتمردين، بل تحوّل إلى ساحة صراع قبلي-سياسي معقد؛ حيث باتت اعتبارات الهوية والمكانة والنفوذ المحلي هي التي تحدد مسار التحالفات والانقسامات، أكثر من الشعارات السياسية الكبرى.

ثانياً:

تطور نشاط حركات الطوارق المسلحة في مالي

حملت التمردات الطوارقية في شمال مالي طابعاً دورياً متكرراً منذ ستينيات القرن الماضي (كما يبين جدول رقم 3)؛ حيث تتجدد الأزمات كل عقد تقريباً بسبب غياب معالجة حقيقية لجذور المشكلة. فالعوامل البنيوية مثل التهميش السياسي، وضعف التنمية الاقتصادية، والانقسامات القبلية ظلت قائمة رغم توقيع عدة اتفاقيات سلام (تمنراست 1991، الجزائر 2006، الجزائر 2015). كما أن هشاشة مؤسسات الدولة في مالي وعجزها عن بناء شراكة متوازنة مع الطوارق حول هذه الاتفاقيات إلى مجرد هدن مؤقتة، في ظل تدخلات إقليمية ودولية زادت المشهد تعقيداً بدلاً من استقراره.

جدول رقم (3): الخط الزمني لتمردات الطوارق في مالي (1963-2015)

الفترة الزمنية	الحدث الرئيسي	أبرز الملامح
1963 - 1990	التمرد الأول بعد الاستقلال	قمع عسكري من باماكو، فرض الأحكام العرفية، موجات جفاف تدفع آلاف الطوارق للهجرة إلى النيجر وليبيا، بداية ارتباط بعض المهاجرين بالفيلق الإسلامي الليبي.
1990 - 1991	التمرد الثاني	مشاركة مقاتلين عاندين من ليبيا، مطالب بالاعتراف بالهوية السياسية للشمال، انتهاكات من الجيش المالي، اتفاق تمنراست بوساطة جزائرية (1991) لكنه انهار بعد سقوط النظام العسكري في مالي.
1992 - 1996	الميثاق الوطني واتفاق تمبكتو	تعهد بانسحاب الجيش من الشمال، دمج المتمردين، وتنمية اقتصادية، استمرار الانقسامات بين الطوارق (الإيفوغاس مقابل غيرهم)، مراسيم "شعلة السلام" 1996 لكن التوترات بقيت كامنة.
2006 - 2009	التمرد الثالث (إباد أغ غالي، وإبراهيم أغ بهنقا)	سيطرة على مدن كيدال وميناكا، اتفاق الجزائر (2006) متهم بمحاباة الإيفوغاس، انقسامات مجتمعية حادة، سياسة باماكو "فرق تسد" غذت الصراع القبلي، اتفاق سبها (2009) بوساطة ليبيا.
2012	التمرد الرابع وأزمة أزواد	تشكيل الحركة الوطنية لتحرير أزواد (MNLA) وإعلان استقلال أزواد، صعود الجماعات الإرهابية (أنصار الدين، التوحيد والجهاد)، انهيار سريع للجيش المالي، تدخل عسكري فرنسي (عملية سيرفال).
2015	اتفاق الجزائر للسلام والمصالحة	وُقِع بين الحكومة المالية والحركات الأوزادية، نص على الحكم الذاتي المحلي، دمج المقاتلين، وتنمية الشمال، لكنه واجه عراقيل في التطبيق، وظل السلام هشاً مع عودة العنف لاحقاً.

Source: Grégory Chauzal, Thibault van Damme, The Roots of Mali's Conflict: Moving beyond the 2012 Crisis, (The Hague: Netherlands Institute of International Relations Clingendael, 2015), Pp.3034-.

وفي سياق سلسلة الانقلابات العسكرية التي شهدتها دول الساحل منذ عام 2020، بما في ذلك مالي، والنيجر، وبوركينا فاسو، نشأت معادلات جديدة للاضطراب السياسي وتفاقت أزمة انعدام الأمن، مع انعكاسات إقليمية واضحة طالمت الداخل المحلي والمصالح الدولية على حد سواء. فقد أدى تراجع النفوذ الفرنسي التقليدي عقب انسحاب قواتها إلى إفساح المجال أمام روسيا لتعزيز وجودها عبر مجموعة «فاجنر»، مقدمة نفسها كشريك أمني بديل لدعم الأنظمة العسكرية المحلية في مواجهة الجماعات المسلحة. انعكس هذا التحول الجيوسياسي مباشرة على خريطة التمرد في شمال مالي؛ حيث أعادت فصائل الطوارق ترتيب تحالفاتها بين مواجهة باماكو والتحالف المحلي معها وفق مصالحها المتغيرة.

في هذا الإطار، شهد عام 2021 تأسيس الإطار الاستراتيجي الدائم للسلام والأمن والتنمية (-GSP/PSD)، كآلية جامعة للفصائل المسلحة الموقعة على اتفاق الجزائر للسلام والمصالحة لعام 2015، سواء المنضوية ضمن تنسيقية حركات أزواد (CMA) ذات التوجه الانفصالي، أو الفصائل المتحالفة مع باماكو. غير أن انهيار اتفاق الجزائر لاحقًا، إلى جانب تنامي نفوذ مجموعة «فاجنر» دفع عديدًا من هذه الجماعات إلى المواجهة المسلحة ضد الجيش المالي، فيما فضلت بعض الفصائل الأخرى الانخراط في التحالف مع الحكومة الانتقالية³.

أدى هذا الانقسام إلى إعادة تشكيل التحالفات تحت إطار جديد أطلق عليها اسم الإطار الاستراتيجي للدفاع عن شعب أزواد (CSP-DPA) عام 2023، بقيادة المعارض التاريخي لباماكو «بلال أغ الشريف»، وشمل التحالف كلاً من الحركة الوطنية لتحرير أزواد (MNLA)، والحركة العربية الأزوادية (MAA)، والمجلس الأعلى لوحدة أزواد (HCUA)، إلى جانب فصائل أخرى، جامعًا بين هدفين رئيسيين؛ الدفاع عن الطوارق وسكان أزواد في مواجهة الجيش المالي وقوات فاجنر، وإعاجج إطلاق مشروع الاستقلال والحكم الذاتي لشمال البلاد؛ مما يعكس عودة الصراع إلى المربع الأول.

وفي 30 نوفمبر عام 2024، أعلنت أربع مجموعات من فصائل الطوارق حل نفسها من الإطار الاستراتيجي للدفاع عن شعب أزواد، وتشكيل جبهة موحدة تحت اسم جبهة تحرير أزواد (FLA)، وضمت الجبهة الجديدة كلاً من: الحركة الوطنية لتحرير أزواد، ومجموعة الدفاع الذاتي الطوارقية - إيمغاد وحلفاءها، والمجلس الأعلى لوحدة أزواد، والحركة العربية الأزوادية، معتبرة نفسها الممثل الشرعي الوحيد للشعب

أزواد. كما تبنت الجبهة خطاباً سياسياً جديداً يركز على شعار «تقرير المصير والانفصال»، معلنة رفضها الالتزام بأي من الاتفاقيات الموقعة سابقاً مع الحكومات المركزية المتعاقبة في باماكو⁴.

ومن المهم الإشارة إلى أن محاولات توحيد الفصائل الطوارقية ليست جديدة؛ فقد اعتادت هذه الفصائل منذ تسعينيات القرن الماضي، على الانقسام وإعادة التوحيد، إلا أن جهود الاندماج غالباً ما باءت بالفشل بسبب تباين الرؤى، والتنافس على القيادة، والجدل حول خيار الانفصال. وتواجه الجبهة الموحدة اليوم جملة من التحديات الرئيسية أبرزها: صعوبة دمج الفصائل المختلفة، واستعادة مناطق النفوذ الميداني التي فقدت نتيجة الحملات العسكرية الأخيرة، وغياب الاعتراف الدولي، في ظل تشابك التوازنات الدولية والإقليمية.

جدول رقم (4): تحولات تحالفات الطوارق بعد عام 2020

العنصر	(CSP-PSD 2021)	(CSP-DPA 2023)	(FLA 2024)
الاسم	الإطار الاستراتيجي الدائم للسلام والأمن والتنمية	الإطار الاستراتيجي للدفاع عن شعب أزواد	جبهة تحرير أزواد
السياق	أسس بعد الانقلابات العسكرية ووسط محاولات لتنشيط اتفاق الجزائر (2015)	تشكل بعد انهيار الاتفاق وتصاعد المواجهات مع الجيش المالي وفاجنر	أعلن عنه في 30 نوفمبر 2024، كتوحيد جديد للفصائل
المكونات الأساسية	<ul style="list-style-type: none"> - تنسيقية حركات أزواد (CMA) - الجماعات الموقعة على اتفاق الجزائر - فصائل موالية لباماكو 	<ul style="list-style-type: none"> - الحركة الوطنية لتحرير أزواد (MNLA) - المجلس الأعلى لوحدة أزواد (HCUA) - الحركة العربية الأزوادية (MAA) - فصائل أخرى من (CMA) 	<ul style="list-style-type: none"> - الحركة الوطنية لتحرير أزواد (MNLA) - المجلس الأعلى لوحدة أزواد (HCUA) - الحركة العربية الأزوادية (MAA) - مجموعة الدفاع الذاتي الطوارقية - إيمغاد وحلفاؤه
القيادة	قيادة جماعية تنسيقية بين مختلف الفصائل	بلال أغ الشريف	بلال أغ الشريف
الأهداف المعلنة	<ul style="list-style-type: none"> - تعزيز السلم والأمن وفق اتفاق الجزائر - التنمية المحلية في شمال البلاد 	<ul style="list-style-type: none"> - الدفاع عن شعب أزواد ضد الجيش المالي وفاجنر - إعادة إحياء مشروع الحكم الذاتي / الاستقلال 	<ul style="list-style-type: none"> - الممثل الشرعي الوحيد لشعب أزواد - تبني خطاب تقرير المصير والانفصال - رفض جميع الاتفاقيات السابقة مع باماكو
الموقف من باماكو	نوع من الشراكة / التعايش المرحلي مع الحكومة الانتقالية	مواجهة عسكرية مباشرة مع الجيش والتحالف معارض للسلطة	قطيعة كاملة ورفض أي تسويات سياسية مع باماكو
الطابع العام	إطار "تسوية سياسية" يجمع المتمردين والحكومة	إطار "تمرد / انفصالي" يعيد إنتاج خطاب الاستقلال	إطار "انفصالي جذري" يسعى إلى الانفصال الكامل وتقرير المصير

ثالثاً:

التحالفات المتغيرة لحركات الطوارق المسلحة

تُظهر التحالفات بين جماعات الطوارق والتنظيمات الإرهابية والفصائل الإقليمية في شمال مالي بعد عام 2012 مدى التعقيد المتزايد للصراع؛ حيث تتقاطع المصالح القبلية والسياسية والعسكرية، وتتراوح هذه التحالفات بين التعاون المؤقت، والأطر الاستراتيجية المحلية مثل الإطار الاستراتيجي للدفاع عن شعب أزواد (CSP-DPA)، وجبهة تحرير أزواد (FLA)، إلى تحالفات عابرة للحدود مع فصائل الطوارق في النيجر؛ مما يزيد من تحديات الاستقرار في منطقة الساحل. ويمكن تفصيل هذه التحالفات كما يلي:

1. تحالفات سابقة واكبت ظهور الإرهاب عام 2012

على الرغم من اختلاف الأهداف والأيديولوجيات، شهد شمال مالي في عام 2012 تشكيل تحالفات مؤقتة بين الحركات الطوارقية والتنظيمات الإرهابية. فقد تعاونت حركة أنصار الدين، وجماعة التوحيد والجهاد في غرب أفريقيا، والحركة الوطنية لتحرير أزواد، في محاولة لإقامة حكم ذاتي في الشمال. غير أن هذا التحالف لم يدم طويلاً؛ إذ سرعان ما انقلبت الموازين عندما تمكنت الجماعات الإرهابية -التي اندمجت لاحقاً ضمن جماعة «نصرة الإسلام والمسلمين» (JNIM) التابعة لتنظيم القاعدة عام 2017- من السيطرة على مدن رئيسية مثل جاو، وأطاحت بالفصائل الطوارقية، قبل أن توسع أنشطتها من المناطق الريفية إلى المراكز الحضرية⁵.

2. تحالفات قائمة مع جماعة نصرة الإسلام والمسلمين

في المرحلة الراهنة، تتسم العلاقة بين جبهة تحرير أزواد، وجماعة «نصرة الإسلام والمسلمين» بالغموض، فلا يوجد تحالف معلن بين الطرفين، لكن تقاطع المصالح يفتح الباب أمام تعاون غير مباشر، ووضع آليات للتفاهم والتنسيق المشترك لتجنب الصدام المباشر. ويرتكز هذا التقارب على عوامل عدة، أبرزها

الروابط القبلية والاجتماعية العميقة التي تجمع زعيم الجماعة، «إياد أغ غالي»، بعدد من قادة الحركات الأزدادية، فضلاً عن العداء المشترك تجاه المجلس العسكري في باماكو ومرنزقة فاجنر/ الفيلق الأفريقي. كما تتبنى الجماعة مقاربة تجميعية مرنة تسمح لها بالتعاون مع أطراف خارج نطاق أيديولوجيتها عندما يخدم ذلك مصالحها، وهو ما قد يعيد إنتاج تحالفات مشابهة لتلك التي برزت عام 2012.

3. تحالفات إقليمية مع فصائل الطوارق والتبوا المسلحة في النيجر

شهدت الفترة الأخيرة ظهور تحالفات عابرة للحدود، لا سيما بين الإطار الاستراتيجي للدفاع عن شعب أزواد والجهة الوطنية للتحرير في النيجر، التي تضم مقاتلين من قبائل التبوع على الحدود الشرقية للبلاد. ورغم اختلاف الأهداف، فالطوارق يسعون إلى حكم ذاتي في أزواد، بينما تطالب جبهة التبو بإطلاق سراح الرئيس السابق «محمد بازوم» والعودة إلى النظام الدستوري، إلى جانب المطالبة بتوزيع عادل للموارد، إلا أن الطرفين يتقاطعان في معارضة الأنظمة العسكرية الحاكمة في باماكو ونيامي، وفي مواجهة التحالف العسكري لدول الساحل الذي يضم كذلك بوركينا فاسو. وقد تجلّى هذا التقارب عملياً خلال اجتماع وفود من الجانبين في بلدة تينزاوتين على الحدود الجزائرية أواخر أغسطس 2024، تزامناً مع إعلان حركة «القوات المسلحة الحرة» في النيجر بقيادة «ريسا أغ بولا» مشاركتها في النضال السياسي والعسكري إلى جانب الطوارق.

رابعًا:

العوامل المحفزة لتفاقم الصراع في شمال مالي

تتعدد العوامل التي تُوَجِّج الصراع في شمال مالي والتي تتكامل مع تنامي مؤشرات المواجهات المسلحة بين الحركات الطوارقية والقوات المالية، وذلك على ضوء تحولات داخلية وإقليمية ودولية وفرت سياق محفز للصراع، وذلك بما يتضمن:

1. عودة المواجهات والاشتباكات المسلحة بين القوات المالية والحركات الطوارقية

بعد انسحاب بعثة الأمم المتحدة متعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي (مينوسما) من بعض مواقعها في الشمال، تجددت الاشتباكات المسلحة بين الجيش المالي والمتمردين، مع تركيز خاص على السيطرة على معسكرات البعثة الخالية. وفقًا لتقارير معهد مكافحة الإرهاب، مثل انسحاب بعثة «مينوسما» من مدينة كيدال، نقطة انطلاق لتسابق الأطراف من أجل السيطرة على مواقع البعثة، وفي 14 نوفمبر 2023، أعلن الجيش المالي، بدعم من قوات «فاجنر»، استعادة السيطرة على مدينة كيدال، المعقل الرئيسي لجماعات الطوارق، بعد عملية قصف وجولات قتال مكثفة بين 10 و14 نوفمبر 2023، إلا أن السيطرة لم تكن كاملة على الريف المحيط، وظلت بعض الجماعات تسيطر على مناطق متفرقة ضمن إقليم كيدال، خصوصًا في الريف الصحراوي⁶.

وفي يوليو 2024، اندلعت معركة عنيفة قرب تينزاواتن على الحدود مع الجزائر بين قوات الجيش المالي / فاجنر ومتمرد الطوارق. أعلن المتمردون أنهم قتلوا 84 من مقاتلي فاجنر و47 جنديًا من الجيش المالي، بينما نفى الجيش هذه الأرقام، موضحًا أن خسائره أقل بكثير؛ مما يعكس تضارب التقارير وسعي كل طرف لتحسين صورته. تُعد هذه المعركة من أخطر الاشتباكات التي خاضتها فاجنر في المنطقة، وتُشير إلى هشاشة السيطرة على الحدود، مع استمرار المعارك المتفرقة وتحركات الفصائل المتمردة لاستعادة مناطق جزئيًا أثناء الانسحابات أو الهجمات المفاجئة⁷. كما تم توثيق تصاعد الانتهاكات ضد المدنيين

منذ انسحاب بعثة «مينوسما» في 31 ديسمبر 2023، بما في ذلك عمليات اعتقال تعسفي وحرق منازل في شمال مالي من قبل القوات الحكومية المدعومة بمجموعة «فاجنر»؛ مما يزيد من هشاشة الأمن المحلي ويعقد جهود الاستقرار⁸.

خريطة رقم (1): خريطة إدارية لدولة مالي



Source: Crisis Group, A Course Correction for Mali's Sovereign Turn, (Brussels: Crisis Group, Africa Report, No. 315, 2024).

2. انهيار اتفاق السلام والمصالحة

في يناير 2024، أعلنت الحكومة الانتقالية في مالي رسمياً إنهاء العمل باتفاق الجزائر للسلام والمصالحة لعام 2015، بعد فشل تطبيقه عملياً وتصاعد الاتهامات المتبادلة بين الأطراف الموقعة، لا سيما فيما يتعلق بدور

الجزائر في احتضان بعض قيادات المتمردين وتسهيل تحركاتهم عبر الحدود. وفي هذا الإطار، وجه المجلس العسكري الانتقالي في يناير 2025 اتهامات مباشرة للجزائر بدعم جماعات الطوارق المتمردين والانحياز لصالحها، بينما كان ممثل مالي لدى الأمم المتحدة قد اتهم في سبتمبر 2024 دبلوماسيين جزائريين بإيواء إرهابيين؛ مما يهدد استقرار البلاد⁹. وكشف انهيار الاتفاق عن محدودية فاعلية الوسطاء الدوليين وزاد من الأعباء الأمنية والاقتصادية على دول الجوار، لا سيما موريتانيا والجزائر والنيجر، التي شهدت موجات نزوح جديدة من شمال مالي، إضافة إلى ضغوط متزايدة لتأمين حدودها ومنع انتقال الصراع إلى أراضيها. كما تأزمت العلاقات بين مالي والجزائر أكثر بعد إسقاط طائرة مسيرة على الحدود؛ مما دفع الحكومة المالية إلى تقديم شكوى ضد الجزائر أمام محكمة العدل الدولية بشأن استهداف الطائرة؛ مما زاد من الأبعاد الإقليمية للصراع. بينما تؤكد الجزائر أنها تسعى إلى الوساطة والحفاظ على الأمن في منطقة الساحل¹⁰.

3. تعثر الحوار الوطني الشامل وتمديد الفترة الانتقالية

فشلت محاولة إطلاق حوار وطني شامل خلال الفترة من أبريل إلى مايو 2024؛ إذ رفضت معظم الحركات المتمردة الرئيسية، وخصوصًا فصائل الطوارق في الشمال المشاركة؛ مما أدى إلى فقدان الحوار زخمه ومصداقيته، وزيادة الانقسامات القبلية والسياسية؛ مما يضعف أي جهود مستقبلية لإرساء السلام. علاوة على ذلك، قرر المجلس الوطني الانتقالي في 3 يوليو 2025 تمديد الفترة الانتقالية إلى خمس سنوات قابلة للتجديد، أي حتى عام 2030، مبررًا ذلك بظروف استمرار انعدام الأمن والتهديدات المستمرة من الجماعات الإرهابية والفصائل المتمردة، مع التأكيد على ضرورة وجود قيادة عسكرية قوية لمواجهة هذه التهديدات، باعتباره إجراءً ضروريًا لضمان بقاء الأمة. وفي المقابل، قد تستغل الجماعات الإرهابية والمتمردة الفراغ الإداري في المناطق المهمشة بشمال البلاد لتجديد نشاطها والتمرد. كما يعزز هذا الوضع زعزعة التوازن الهش بين المكونات المجتمعية والإثنية الرئيسية، ومنها البامبارا، والطوارق، وال فولاني، والسونغاي، والدوجون، وغيرها. فقاعدتا نفوذ المجلس العسكري الانتقالي تتركز بشكل رئيسي في باماكو وجنوب مالي، وتسيطر عليها النخبة العسكرية البامبارا؛ مما يُنذر بتهميش القبائل الشمالية مثل الطوارق والعرب. إلى جانب ذلك، تصاعدت التوترات العرقية العنيفة بين مجتمعي الدوجون والفولاني في منطقة موبتي بوسط مالي؛ مما يقوّض هياكل السلطة المحلية التقليدية وآليات الوساطة والمصالحة في النزاعات¹¹.

4. تصاعد نشاط جماعة «نصرة الإسلام والمسلمين»

برز نشاط جماعة «نصرة الإسلام والمسلمين» بشكل واضح بعد انسحاب قوات الأمم المتحدة وتراجع حضور شركاء الأمن الدوليين؛ حيث استغلت الجماعة هذا الفراغ لشن هجمات نوعية ذات رمزية عالية. ففي سبتمبر 2024، نفذت الجماعة هجومًا مركبًا في العاصمة باماكو واستهدفت مدرسة الدرك في حي فالادي ومحيط مطار «موديبو كيتا» الدولي؛ مما أبرز قدرتها على نقل المعركة إلى قلب المناطق الحضرية المفترض أنها محصنة، وأدى إلى شلل مؤقت في حركة الطيران¹².

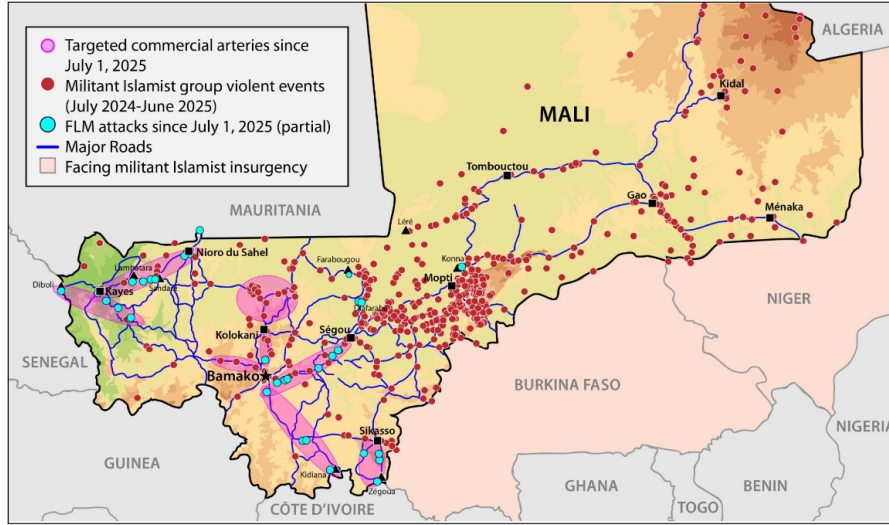
وامتد نشاط الجماعة أيضًا إلى المحيط الإقليمي؛ إذ شنت هجومًا في شمال النيجر على مواقع حدودية مثل أساماكا في أكتوبر 2024، في مؤشر على سعيها لتعزيز حضورها في المثلث الحدودي (ليبياكوجورما) بين مالي، والنيجر، وبوركينا فاسو. وفي سبتمبر 2025، نفذت الجماعة هجومًا نوعيًا على قافلة وقود عسكرية في منطقة كاييس قرب الحدود مع السنغال؛ مما كشف عن قدرتها على اختراق مناطق الغرب المالي التي كانت تعتبر بعيدة نسبيًا عن مسرح الصراع التقليدي في الشمال والوسط. وترافق ذلك مع سلسلة هجمات متزامنة على قواعد عسكرية في سيغو وبولكيسي خلال الفترة من مايو إلى أغسطس 2025، لتؤكد الجماعة امتلاكها تكتيكات هجومية تهدف إلى تشتيت القوات الحكومية وحلفائها وإجبارهم على القتال في جبهات متعددة¹³.

تعكس هذه التطورات انتقال الجماعة من مجرد فاعل متمرد محلي إلى قوة عابرة للحدود تستفيد من هشاشة الحدود بين مالي والنيجر والسنغال، ومن محدودية التنسيق الأمني بين الدول. كما عززت هذه الهجمات من موقع «نصرة الإسلام والمسلمين» كلاعب رئيسي في المشهد الإرهابي في الساحل، خاصة بعد تراجع نفوذ داعش «ولاية الساحل» بفعل الضربات المتلاحقة؛ مما منحها مساحة أكبر لتعزيز شبكاتها القبلية والاقتصادية. وبذلك، لم تعد الجماعة مجرد تهديد أمني لمالي وحدها، بل باتت مصدر قلق مباشر لدول الجوار مثل موريتانيا والسنغال والنيجر، التي تواجه مخاطر انتقال عدم الاستقرار إلى أراضيها مع تزايد الضغوط على قدراتها العسكرية والاقتصادية في آن واحد.

خريطة رقم (2): هجمات جماعة «نصرة الإسلام والمسلمين» تستهدف الممرات الاقتصادية الحيوية في باماكو



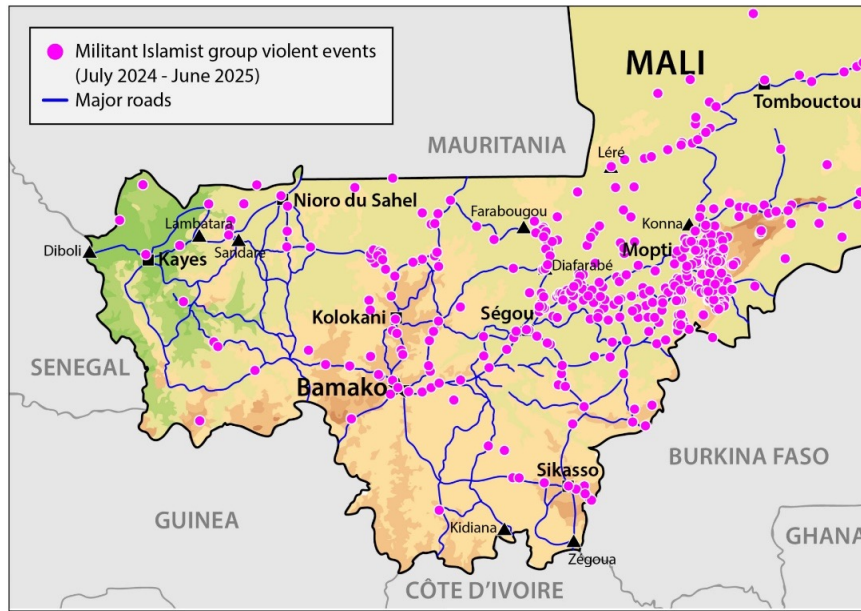
JNIM ATTACKS TARGET BAMAKO'S ECONOMIC LIFELINES



خريطة رقم (3): انتشار عنف جماعة «نصرة الإسلام والمسلمين» في غرب وجنوب مالي



JNIM VIOLENCE SPREADS IN WEST AND SOUTHERN MALI



Source: Daniel Eizenga, «JNIM Attacks in Western Mali Reshape Sahel Conflict», Africa Center for Strategic Studies, Available at: <https://2u.pw/2U7OmI>

5. صعود البعد الإقليمي للنزعة الانفصالية الطوارقية

لا تزال مطالب الطوارق في مالي والنيجر متداخلة؛ مما يعكس تاريخاً طويلاً من «العدوى الانفصالية» الممتدة منذ تسعينيات القرن الماضي من شمال شرق مالي إلى دول الجوار. ويظهر اليوم تضامناً عابراً للحدود بين الطوارق في جنوب ليبيا والجزائر وشمال النيجر؛ مما يسهم في إعادة تشكيل البنية الجيوسياسية في منطقة الساحل. وقد أسهمت هشاشة الدولة في مالي وتكرار الانقلابات العسكرية في تعزيز هذه النزعة الانفصالية؛ حيث باتت الحركات الطوارقية قادرة على إعادة بناء تحالفاتها عبر الإطار الاستراتيجي للدفاع عن شعب أزواد (CSP-DPA) وربطها مع حركات ناشئة في النيجر مثل «القوات المسلحة الحرة»، في محاولة لتوحيد الخطاب السياسي والعسكري العابر للحدود¹⁴.

وتشير تقارير إلى أن بعض هذه التوجهات تحظى بدعم خارجي، لا سيما من فرنسا وأوكرانيا، بهدف موازنة النفوذ الروسي المتنامي عبر الفيلق الأفريقي؛ مما يجعل شمال مالي مرشحاً لأن يكون ساحة صراع بالوكالة بين موسكو وخصومها الغربيين. ولا يقتصر تأثير هذا التداخل بين الانفصالية المحلية والأجندات الدولية على تعميق الانقسامات الداخلية، بل يزيد أيضاً من احتمالية تدويل الصراع وتوسيع رقعته إقليمياً¹⁵. وبالتالي، فإن تصاعد النزعة الانفصالية تضع جهود التسوية أمام تحديات مضاعفة؛ إذ لم يعد الأمر مرتبطاً فقط بمطالب الحكم الذاتي لأزواد، بل أصبح مرتبطاً بتشابك تحالفات إقليمية ودولية؛ مما يقلل من فرص بناء سلام دائم في مالي، ويهدد بانتقال عدوى الانفصال إلى النيجر وليبيا والجزائر.

وتشير هذه المؤشرات إلى تراكم مخاطر جسيمة تهدد الاستقرار الداخلي في شمال مالي وتمتد آثارها إلى الأمن الإقليمي لدول الساحل وجنوب الصحراء الكبرى. فالصراع الحالي لا يقتصر على المواجهات العسكرية بين الجيش المالي والجماعات المتمردة، بل يشمل أيضاً انقسامات قبلية، وتحالفات متغيرة بين الفصائل المحلية والجماعات الإرهابية، وتداخلاً مع مصالح القوى الإقليمية والدولية، بما في ذلك النفوذ الروسي عبر مجموعة «فاجنر» والدعم الغربي المقدم لبعض الفصائل الطوارقية. يجعل هذا التعقيد من الصعب على السلطات الوطنية فرض السيطرة الكاملة على مناطق الصراع، ويزيد من صعوبة تنفيذ أي اتفاق سلام محلي. ومن جهة أخرى، يبرز هذا الوضع الحاجة إلى استراتيجيات شاملة تشمل: تعزيز القدرات الأمنية المحلية، وتنمية مؤسسات الدولة، وإطلاق حوارات سياسية شاملة تشمل جميع الفاعلين، والتنسيق الإقليمي والدولي لمعالجة جذور الأزمة وضمان تحقيق سلام مستدام في منطقة الساحل الأفريقي.

خامسًا:

اتجاهات مستقبل الصراع في شمال مالي

تشير المؤشرات الميدانية والسياسية إلى أن الصراع في شمال مالي لم يعد يقتصر على النزاعات التقليدية بين الجيش المالي والجماعات المتمردة، بل أصبح متشابكًا مع عوامل داخلية وإقليمية ودولية متعددة؛ مما يعقد جهود تحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة، ويمكن تحليل أبرز اتجاهات هذا الصراع عبر ثلاثة محاور مترابطة:

1. تصاعد حدة العنف المسلح والتمدد الجغرافي للمواجهات

يشهد شمال مالي استمرار الاشتباكات بين الجيش المالي وجماعات الطوارق المتمردة، مع انتقال تدريجي للعمليات المسلحة من المناطق الريفية التقليدية مثل كيدال وميناكا إلى المدن الكبرى مثل جاو وتمبكتو. يزيد هذا التوسع من صعوبة احتواء تداعيات الصراع، ويمنح المتمردين مزيدًا من النفوذ السياسي والعسكري، كما يرفع كلفة العمليات العسكرية على الجيش والسلطات المحلية. ويرجح أن يستمر هذا التوسع إذا ظل ضعف المؤسسات الحكومية قائمًا؛ مما قد يؤدي إلى ترسيخ قواعد نفوذ للمتمردين في المدن والمراكز الحضرية. وقد أظهرت المعارك الأخيرة، مثل استعادة الجيش المالي لمدينة كيدال، ومعركة تينزاواتن، قدرة الجماعات المتمردة على استغلال الفراغ الأمني وتوسيع نطاق نشاطها، بينما تواجه القوات الحكومية صعوبة في فرض سيطرة كاملة على المناطق المحررة.

2. استمرار التحالفات المتقلبة والانقسامات الداخلية

تتسم العلاقات بين جماعات الطوارق والجماعات الإرهابية، مثل جماعة «نصرة الإسلام والمسلمين»، بالغموض والتقاطع المؤقت للأهداف. ففي بعض الحالات، تتعاون هذه الأطراف لمواجهة الجيش المالي أو مرتزقة فاجنر/ الفيلق الأفريقي، بينما تتنافس أحيانًا على السيطرة والنفوذ المحلي. كما برزت

تحالفات إقليمية جديدة مع فصائل الطوارق والتبوي في النيجر، مثل حركة «القوات المسلحة الحرة»؛ مما يعكس الانقسامات القبلية وتباين الأهداف بين الأطراف. من المتوقع أن تستمر هذه التحالفات المتغيرة في تعزيز حالة عدم الاستقرار، مع احتمال ظهور تحالفات جديدة إذا توسع النفوذ الإقليمي لهذه الفصائل أو تدخلت الدول الداعمة.

3. تنامي التأثير الإقليمي والدولي على الصراع

تحول شمال مالي إلى ساحة نزاع بالوكالة بين القوى الدولية؛ حيث عززت روسيا نفوذها عبر مجموعة فاجنر/ الفيلق الأفريقي، فيما تسعى فرنسا وأوكرانيا لدعم بعض الجماعات الطوارقية لموازنة النفوذ. وفي الوقت نفسه، تتنامى النزعة الانفصالية للطوارق في مالي والنيجر، مع تضامن محدود من طوارق ليبيا والجزائر؛ مما يزيد من تعقيد الصراع ويحوّل الأزمة المحلية إلى قضية إقليمية. ويعكس هذا التداخل بين الانفصالية المحلية والأجندات الدولية احتمالية تدويل الصراع واتساع رقعته، ويجعل استعادة الاستقرار رهينة بالحلول السياسية الشاملة والمصالحة مع الفصائل المتمردة.

حاصل ما تقدم، يتضح أن سياقات الصراع في شمال مالي اليوم تختلف تمامًا عن تلك التي كانت سائدة في عام 2012، حين اقتصر التمرد الطوارقي على المطالبة بالحكم الذاتي في مناطق محددة وتحالف مؤقت مع بعض الجماعات الإرهابية. أما الآن، فقد تغيرت التحالفات والجبهات العسكرية، وأصبح الصراع يمتد ليشمل كامل منطقة الساحل، في ظل تصاعد الدعم الخارجي لبعض الجماعات المتمردة وتوسع نشاط التنظيمات الإرهابية العابرة للحدود، مثل جماعة «نصرة الإسلام والمسلمين»، التي طورت قدرات هجومية نوعية واستهدفت مدنًا ومراكز استراتيجية خارج مالي؛ مما يزيد من الخسائر البشرية والاقتصادية ويعقد جهود الاستقرار الإقليمي.

ورغم هذا التصعيد العسكري، غالبًا ما يُنظر إلى الصراع إما في إطار تفاعلات الحرب العالمية على الإرهاب أو ضمن سياق الانقلابات العسكرية الأخيرة في دول الساحل وتشكيل كتلة مناهضة للغرب؛ مما يؤدي إلى تجاهل العوامل الجوهرية المرتبطة بمطالب جماعات الطوارق، بما في ذلك السعي نحو الحكم الذاتي وتحقيق المساواة الاجتماعية والسياسية وإعادة توزيع الموارد.

وبالتالي، لا يحل التصعيد العسكري وحده المشكلات البنيوية الراسخة، مثل عدم عدالة توزيع الثروة، وضعف مؤسسات الحكم المحلي، بل غالبًا ما يعيد إنتاج الأسباب الأساسية التي أدت إلى اندلاع الصراع. كما يضيف التدخل الإقليمي والدولي عبر التمويل والتدريب، مستوى إضافيًا من التعقيد للصراع؛ إذ تحول شمال مالي تدريجيًا إلى ساحة صراع بالوكالة؛ حيث تتقاطع النزاعات المحلية مع المصالح الاستراتيجية الدولية. ومن ثم، تصبح أي محاولات لتحقيق السلام أو المصالحة المحلية غير فاعلة؛ إذا لم تصاحبها استراتيجيات شاملة تشمل الحلول السياسية والتنمية الاقتصادية، وبناء مؤسسات قوية لضمان حكم عادل ومستدام.

الهوامش والمراجع

1. Bruno Charbonneau, «Counter-Insurgency Governance in the Sahel», International Affairs, (Oxford: Oxford University Press, Vol. 97, No. 6, 2021).
2. Andrew McGregor, «Anarchy in Azawad: A Guide to Non-State Armed Groups in Northern Mali», Terrorism Monitor, (Washington, DC: The Jamestown Foundation, Vol. 15, No. 2, 2017).
3. Global Initiative on Transnational Organized Crime, «Decreasing Tensions between Peace Agreement Signatory Groups in Mali May benefit Trafficking Flows», Risk Bulletin, Available at: <https://2u.pw/Yr1lyL>
4. Stan Masters, «New Azadi Group Formed in Mali», Maghrebi, Available at: <https://2u.pw/zJiKki>
5. Paradelo-López, Miguel, and Alexandra Jima-González, «The 2012 Tuareg Uprising in Mali: An Analysis of AQIM's, MUJAO's, and Ansar Dine's Access to Moral and Socio-Organizational Resources under the Resource Mobilization Theory», SAGE Open, (Los Angeles: SAGE Publications, Vol. 14, No. 3, 2024).
6. David Doukhan, Mali: The Battle of Kidal, 2023, (Herzliya: International Institute for Counter-Terrorism (ICT), Reichman University, 2023).
7. Caleb Weiss, «Tuareg Rebels, JNIM Each Claim Victory over Russia's Wagner Group in Mali», FDD's Long War Journal, Available at: <https://2u.pw/eznMHw>
8. «Mali: Atrocities by the Army and Wagner Group», Human Rights Watch, Available at: <https://2u.pw/cauYDM>
9. «Mali Accuses Algeria of Fuelling Sahel Insecurity by Supporting Tuareg Rebels», RFI, Available at: <https://2u.pw/oePYf5>
10. Yahia H. Zoubir and Abdelkader Abderrahmane, «Bordering on Crisis: The Future of Algeria-Mali Relations», Middle East Council on Global Affairs, Available at: <https://2u.pw/HML1x4>
11. «Mali Junta Leader Gets Backing to Serve as President Until 2030», Robert Lansing Institute, Available at: <https://2u.pw/t7PB6l>
12. Charlie Werb, «Bamako Breached: JNIM's Capital Strike Signals Dangerous New Chapter for Mali», The Defense Post, Available at: <https://2u.pw/ZrD28>
13. Global Guardian, «July Risk Barometer: Sahel Instability», Global Guardian, Available at: <https://2u.pw/jFUPaA>
14. Philippe Baqué, «Mali's Tuaregs: 'For Us, This War Is Existential'», Le Monde diplomatique, Available at: <https://2u.pw/22iiA>
15. Benjamin Roger, and Emmanuel Grynszpan, «Ukrainian Drones Provide Support for Northern Mali's Rebels», Le Monde, Available at: <https://2u.pw/i7eepz>

لمزيد من القراءة

يمكنكم زيارة مكتبة المركز



مكتبة
المركز المصري
للفكر والدراسات الاستراتيجية